

التخطيط لتنمية المجتمع في النهج الاشتراكي تحليل سوسيواقتصادي لتجربة الجزائر: (1967-1989)

Planning for community development in a socialist approach

حلاب حليم
جامعة المسيلة
halimhard@gmail.com

جميع عتيقة *
جامعة العفرون البلدية -2-
atikdj9@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/12/29

تاريخ الاستلام: 2022/11/30

ملخص:

قامت التجربة الاشتراكية في التنمية على أدوات مهمة منها التخطيط، وذلك لتحقيق الموائمة بين الموارد المتاحة والاحتياجات وكذلك الأدوات المستخدمة في مقارنة تقوم على اسبقية تحقيق الاحتياجات الضرورية للمجتمع، في هذا المقال نحاول تسليط الضوء على محطة من محطات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية وذلك بتحليل محتويات المخططات التنموية والوقوف على ما تم تحقيقه في كل مرحلة ومن أجل ذلك استخدمنا المنهج التحليلي باستخدام تقنية تحليل المحتوى وتصنيف المعلومات وفق كل مصفوفة من عناصر التنمية الشاملة، ولقد خلصنا الى جملة من النتائج أهمها قيام الدولة الجزائرية بتبني الطرح الاشتراكي وذلك للتركيز على المقاربة الجماعية في التنمية معتمدين على الموارد المتاحة والتي توائم حجم الأهداف المسطرة. حيث تم تحقيق أبرز الأهداف المعلنة في سبيل تحقيق احتياجات المجتمع الجزائري الضرورية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط التنموي؛ المخططات التنموية؛ التنمية الاقتصادية؛ المجتمع الجزائري

Abstract :

The socialist experience in development was based on important tools, including planning, in order to achieve alignment between available resources and needs, as well as the tools used in an approach based on the primacy of achieving the necessary needs of society. And to determine what has been achieved at each stage, and for that we used the analytical approach using the technique of content analysis and classification of information according to each matrix of the elements of comprehensive development. Available resources that match the objectives set. Where the most prominent goals declared in order to achieve the necessary needs of the Algerian society were achieved.

Keywords: development planning; development plans; economical development; Algerian society

* المؤلف المرسل

مقدمة :

كانت أوضاع المجتمع الجزائري بصفة عامة صعبة للغاية إذ كان المجتمع يعاني من التهميش والاستبعاد من كل مناحي الحياة لصالح فئة أوروبية دخيلة تستحوذ وتتحكم على كل المقومات و القيم المادية والمعنوية، وكان المجتمع الجزائري يعاني التبعية والفقر والحاجة لا تعليم ولا رعاية صحية ولا مستقبل ولا أي برامج اجتماعية تكفل له الصحة النفسية والجسدية، لذلك عمدت الحكومة غداة الاستقلال إلى الاعتماد على التخطيط الأنّي الذي حدد معالمه بيان أول نوفمبر ومؤتمر طرابلس، واجه المجتمع الجزائري طوال عقود من الزمن حالات التخلف والتبعية والتجزئة وكل هذه الأمور مقصودة ومسطرة بعناية كبيرة من قبل الاستعمار، لقد لعبت الآراء الشخصية للقادة الوطنيين دورا هاما في اختيار النموذج التنموي، ولعب معه الموقع الجيوسياسي للدولة الجزائرية الحديثة والقي بظلاله كونه كان الحاضنة الدولية لجهة التحرير الوطني كم خلال توفير الدعم المعنوي والمادي للثورة الجزائرية، حيث كانت معظم الدول التي دعمت استقلال الجزائر محسوبة على المحور الاشتراكي لان المحور الرأسمالي سبب الكثير من المعاناة في هذا العالم عن طريق الإرهاب والسيطرة العسكرية الغير رحيمة على مقدرات الشعوب المستضعفة من جهة وحرصه على التجزئة السوسيوولوجية عن طريق كمقاربه انقسامية من اجل السيطرة والبقاء لنهب الثروات وتحقيق التراكم الاقتصادي والمالي بجعل دول العالم الثالث فضاء لتوفير الموارد الأولية وكذلك تحويلها إلى سوق لتصريف منتجاتها، وعليه لجأ الجهاز الحكومي الجزائري الى انتهاج أسلوب التنمية عن طريق توزيع الدخل بيت فئات ومناطق الدولة وتلبية الحاجات المادية الأساسية للإنسان من أكل وملبس ومسكن، أما التنمية الشاملة والتي تعني النهوض الشامل بالمجتمع باسره¹

أولا: الإشكالات:

بعد عناء كبير ومصاعب اجتازها المجتمع الجزائري وما قدمه من تضحيات جسام نظير افتكاك الحرية والاستقلال وضمان انطلاقة رشيدة نحو كسب معارك البناء والتشييد، ظهرت العديد من الاتجاهات النظرية والواقعية في شكل النموذج التنموي المتبع وسمات إجراءات البناء التي هي على الأبواب، وتجلّى ذلك في الصراعات الكبيرة منها ما هو ظاهر للعلن ومنها ما هو مضمّر تختص به النخب المتصارعة والمتنافسة على دفة القيادة، ليحسم الأمر فيما بعد وترسو سفينة القيادة على ميناء النهج الاشتراكي لاعتبارات كثيرة رأتها النخبة المسيطرة كفيلة بتحقيق الاستقرار الداخلي والحصول على موضع قدم في الصراع الدولي ووفاء لتضحيات الشعوب الاشتراكية

الأخرى التي دعمت الاستقلال في الجزائر، لذلك يسعى هذا المقال إلى معرفة ماهي سمات التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية؟ وماهي أهدافها؟ وكيف تمت صياغتها وإجراءاتها؟ ومن ثمة نحاول أيضا إجراء تقييم تشخيصي وآخر معياري للنتائج والحصائل المحققة طيلة عقدين من الزمن.

1 مرحلة ما قبل التخطيط (1963-1965):

مرحلة التسيير الذاتي: امتازت هذه المرحلة بالصعوبة كونها نقطة تحول بين ما كان يعانيه المجتمع الجزائري وما يصبوا اليه في اطار الاستقلال الوطني، فورث المجتمع حالة مخزية واقتصاد منهار وحالة من النظام الكولونيالي يتمركز في شمال البلاد² ما أدى بالمجتمع إلى محاولة تدارك الوضع من خلال عملية التسيير الذاتي بسواعد جزائرية نزيهة وفق ما جاء في مؤتمر طرابلس وطاقات كانت تعمل نحن النام الاستعماري، فقامت القيادة السياسية آنذاك بتشكيل لجان تسهر على تسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية استقرار الوضع ووضوح الرؤية وتشكيل الجهاز التنظيمي، ولقد كان الوضع على الشكل التالي:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

- الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرق المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، و4300 كم من السكك الحديدية و 20 مطارا، وشبكة الكهرباء، و600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية³

-مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدم⁴، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

- التخلي شبه التام عن الاستغلال الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.

- وجود قطاع مصرفي مكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى .

- عند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات .

الأهداف المسطرة: بعد هروب المستوطنون الأوروبيون الذين كانوا يسيرون النظام في الجزائر وما تركوه من فراغ عمد الوطنيون الجزائريون من المخلصين إلى تدارك الوضع وملئ الفراغ وذلك بتنظيم أنفسهم وفق اختصاصهم وخبرتهم ومواقعهم في مختلف المؤسسات فكانت الأهداف أنية منها:⁵

- مليء الفراغ الذي تركه الاستعمار في مختلف المؤسسات الجزائرية.
- الحفاظ على تسيير الحياة اليومية.
- البرهنة على قدرة القيادة والنخبة الوطنية في التسيير.

المحتوى الاجتماعي: تميزت هذه المرحلة بمحاولة إحلال المجتمع الجزائري في مكانه الطبيعي ووضعه في الحالة الصحيحة إذ تم استرجاع ما اخذ منه بالقوة من عقارات وأراضي ومؤسسات كانت في الوقت القريب بعيدة منه وفي أيادي الاستعمار.

المحتوى الاقتصادي: إلى عهدة ليست ببعيدة كان الاقتصاد الجزائري اقتصاد يمتاز بالأولية أي انه قائم على إنتاج المواد الأولية في اطار تقسيم العمل الدولي، والتخصص المقيت الذي فرضته الإمبريالية العالمية. فعزم المجتمع الجزائري إلى محاولة استرجاع المكانة الاقتصادية اللائقة به والتحول إلى الاقتصاد الوطني المنتج للسلع والخدمات، ان من اهم عوائد هذه التجربة انتقال العامل الجزائري من أجير إلى مشارك في الإنتاج والتسيير مما ضاعف من إحساسه بالمسؤولية واستفاد من العوائد المادية والمعنوية للمؤسسات المسيرة.⁶

المحتوى السياسي: كان من أهداف النخبة الوطنية بعث النظام السياسي الذي يتسنى في المؤسسات السياسية التي تقوم بمهمة القيادة والتنسيق ما بين الولايات الجزائرية وتأسيس نظام مركزي يحوز على الشرعية من اجل سن القوانين وتنظيم الحياة للدولة والمجتمع.

وضع المجتمع الريفي إبان فترة التسيير الذاتي: لقد كانت الأوضاع الحياتية في الريف مختلفة عن المدن بقليل إذ عمد الاستعمار على تجنب إعمار الأرياف وعمد إلى محاولة تفكيك

البنية الاجتماعية القوية في الأرياف الجزائرية نظرا للرفض التام للاستعمار والمقاومة الشرسة باعتبار الأرياف الحارس القوي للقيم والعادات والتقاليد والهوية الجزائرية، هذا من جهة أما من جهة أخرى فان دور الزوايا الأصلية المنتشرة في الأرياف ومن ورائها رجال الدين والعلم الذين عملوا على زعزعة محاولات الاستعمار الفرنسي التغلغل وإفساد الرعية في الأرياف والمدن الجزائرية، أما في فترة الاستقلال فان وضع الأرياف كان صعبا باعتبار استحواذ النظام الكولونيالي على اخصب الأراضي الزراعية.

2 مرحلة التسيير المخطط:

1.2 الخطة التنموية الأولى (1967-1969):

سياق الخطة: تتميز هذه الخطة على إنها أول خطة تنموية في الجزائر واعتبرت حاسمة كونها تطمح إلى تحقيق نتائج مادية ومعنوية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتتسم بالاتجاه نحو التنمية الصناعية كأول مناسبة لبعث المصانع والمؤسسات العملاقة والتحول من اقتصاد تابع إلى الرأسمالية إلى اقتصاد وطني قادر على خلق الإنتاج، اذ خصص لهذا القطاع 51 % من مجموع الاستثمارات، 7، أبصرت النور هذه الخطة سنة 1967 وكانت انطلاقة حديثة حيث الأوضاع في غاية الصعوبة حيث الجهاز الحكومي فتي وحديث يفتقر إلى الخبرة والتجربة وإلى المعدات واللوازم الضرورية لإنجاح الخطة وديمومتها وبالتالي تحقيق التراكم التنموي الذي يعد ضرورة من حيث إنتقال الأهداف من غاية إلى غاية اكبر منها في استمرارية وتكامل، لكن كانت الرجال آنذاك مسلحين بالحزم والعزم على مواصلة المسيرة وتحقيق الأهداف وبالتالي تحفيز التنمية وانطلاق قطار التنمية من مرحلته الأولى.

إن رفض الجزائر للنظام الرأسمالي كان منذ وقت مبكر وهو ما أقره بيان 1954 وهذا الرفض لم يكن عفويا. فقد اعتبرت هذا الأسلوب مرادفا للاستعمار الذي ضحى الشعب الجزائري بالكثير من أجل محاربته وهدم بنيانه. ولا غرابة في ذلك ما دامت القوة التي كانت الجزائر تحاربها بالسلاح لم تكن متمثلة فقط في الاستعمار الفرنسي وإنما كانت دعائمها هي دول الحلف الأطلسي التي يجمعها نظام اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي.

ونتيجة لرفض الجزائر للنظام الرأسمالي تم اختيار النظام الاشتراكي وهو اختيار لم يكن عفويا هو الآخر. فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثروة المسلحة بالإضافة إلى الميل النفسي أيضا للإنسان الجزائري نحو النظام الاشتراكي لأنه نظام يقدر العمل كوسيلة لكسب الحلال وعلى مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وعلى مبدأ التضامن الاجتماعي في الحياة، تعتبر عوامل دفعت بالجزائر إلى اختيار هذا النظام الاشتراكي

أما من الجانب الاقتصادي فإن هذا الاختيار مبني على أساسين هما:

- إن إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية والفنية) ضعيفة وعاجزة عن إحداث التنمية
- الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب.

المحتوى السياسي للخطّة: كان الهدف السياسي من هذه الخطّة التنموية تجاوز مسألة الشرعية وتحقيق الجهاز المركزي وبنائه وتمدده في مختلف أرجاء الوطن في المدن والقرى والأرياف ونشر المؤسسات السياسية وتحقيق التكامل بين المؤسسات وبناء العلاقات بين الدولة المجتمع علاقات قائمة على التحدي والبناء والتشديد.

المحتوى الاجتماعي للخطّة: تهدف الخطّة إلى تأهيل المجتمع الجزائري محاولة تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع التي كان يعاني من الاستبعاد والاستغلال لذلك كن طموح المجتمع كبير وكان سقف المطال عال مما خلق نوع من الضغط على الجهاز الحكومي لولا تدفق مجالات التعاون الدولي من الدول الشقيقة والصديقة.

المحتوى الاقتصادي للخطّة: كان التوجه عن طريق التخطيط اللي مجالات التصنيع وخلق التراكم السلي عن طريق تصنيع وخلق منتجات عينية ذات طابع غذائي واستهلاكي فقد خصصت مبالغ هائلة لتجسيد العديد من المصانع مراعية في ذلك التوزيع والتوازن الجهوي بين الولايات.

جدول (01)

استثمارات وبرامج المخطط الثلاثي 1967-1969

القطاعات	الغلاف المالي	الاستثمارات الفعلية بالمليار
الفلاحة	1.26	1.39
والصيد البحري	0.01	-
والري	0.35	0.49
الزراعة والري	1.62	1.88
المحروقات	2.27	2.52
الصناعات القاعدية	2.18	1.58
الصناعات التحويلية	0.49	0.37
الطاقة والمناجم	0.46	0.44
مجموع الصناعات	5.40	4.91
السياحي	0.34	0.18
النقل	-	0.07
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.11

المحتوى	القطاع الاجتماعي		
الاجتماعي	النقل	0.46	0.36
الثقافي	السكن	0.34	0.28
للخطة	التربية والتكوين	0.34	0.24
	الاستثمارات الأخرى	0.81	0.84
	الهياكل القاعدية	0.09	0.65
	كل الاستثمارات	1.58	2.01
		9.06	9.16

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير السنوي للمخطط، ص 7

2 الخطة التنموية الثانية (1970-1973): كان هذه الخطة طموحة جدا إذ اعتبرت المرحلة العلمية الثانية للتخطيط وتجلت في التدريب على أسلوب التخطيط كمنهج للتنمية الشاملة ومع توفر الموارد نتيجة التعاون الدولي من بعض الدول الشقيقة والصديقة ملت الجهات المعنية بقيادة قاطرة التنمية على تسطير مشاريع تمثلت في اتباع نهج التصنيع بواسطة اقتحام النشاطات التحويلية والتوجه نحو خلق منتجات وامتصاص البطالة التي كانت تنهك المجتمع الجزائري، حيث فحده في الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

المحتوى الإيديولوجي للخطة: مرة أخرى عازمت الحكومة الجزائرية على اعتماد نهج الاشتراكية كسبيل نحو بناء الدولة الجزائرية وهذا السبيل كما صرحت الحكومة بأنه مقدس ولا رجعة فيه على حد تعبير الرئيس هواري بومدين، وتجلّى هذه السبيل في اعتماد الجزائر على الخبرة السوفياتية واليوغسلافية في أدبيات التنمية الاشتراكية.

المحتوى السياسي: بعد الانقلاب الذي نفذته الجيش بقيادة هواري بومدين دخلت الجزائر مرحلة غامضة نتيجة رفض الجزائريين هذا العمل التخريبي الذي عصف بأول انتخابات نزيهة وفتح الباب على مصراعيه لاحتكار السلطة وبالتالي تولدت الأزمة السياسية المتمثلة في الشرعية مرة أخرى، لذلك عمد النظام السياسي إلى اللجوء إلى نظام المقايضة التصنيع والتنمية والخدمات الاجتماعية والدبلوماسية القوية كسبيل يعوض الديمقراطية والحكم أي إغراء الشعب بإنجازات

ضخمة لتغطية السياسية، ان ما يميز اهم قرار اتخذ في هذه الفترة هو تميم قطاع المحروقات⁸ بالكامل لتستكمل رحلة الاستقلال الاقتصادي.

المحتوى الاجتماعي: اتجهت هذه الخطة إلى الشرائح الاجتماعية والفئات الهشة في المجتمع الجزائري عن طريق تدوير عجلة التوظيف والتشغيل بإنشاء المصانع والورشات التي تميز النهج الاشتراكي رافعة شعار الثورة الزراعية وبناء وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية واعتماد سياسة اجتماعية ولو على حساب القدرة والإنتاج⁹

المحتوى الاقتصادي: اقتصاديا جاءت الخطة بعدة اتفاقات مع دول المحور الشرقي من اجل خلق ديناميكية اقتصادية قاعدتها التصنيع واعتمدت الصناعات التحويلية والاستخراجية وبعض الصناعات الغذائية الاستهلاكية¹⁰ والتجاء بكل ثقل الدولة إلى القطاع الزراعي والثورة الزراعية التي ستدعمها عائدات التصنيع والبترو. وجاءت الاستثمارات موزعة كالتالي:

جدول (02)

الخطط التنموية

الاستثمار الفعلي	حجم الاستثمار المخطط	الخطة التنموية 1973-1970
100%	12400	الصناعة
4.35	12.40	الزراعة والري
35	1.87	الخدمات الاجتماعية
7.92	8.54	مجال التربية والثقافة
7.92	8.54	الهيكل الأساسية
36.31	27.75	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير السنوي للمخطط الوطني

من خلال الجدول الذي يبين عزم الجهاز الحكومي للدولة على المضي قدما في إجراءات التصنيع حيث كانت له المخصصات المالية الأكبر إذ تم تخصيص 12400 مليار دينار جزائري: في حين كان نصيب الزراعة والري مع المرتبة الثانية من حيث المخصصات إذ حازا على 12.40 مليار دينار لتمويل استثمارات الزراعة والري، أما التربية والثقافة فكانت نصيبهما يقدر بـ 8.54 مليار دينار جزائري لإنشاء مدارس ومؤسسات التربية و مديريات الثقافة في الولايات،

بالنسبة للهياكل الأساسية والقاعدية تم تخصيص مبلغ 8.54 مليار دينار جزائري لدعم البنية القاعدية للدولة، وهي موزعة بالتفصيل في الجدول التالي:

جدول (03)

استثمارات وبرامج المخطط الرباعي الأول 1970-1973

المحتوى الاقتصادي والصناعي	القطاعات	الغلاف المالي	الاستثمارات الفعلية بالمليار
	الزراعة والري	4.94	4.35
	الصيد البحري والري	1.90	1.34
	الزراعة والري	4.94	4.35
	المحروقات	4.57	9.78
	الصناعات القاعدية	5.21	7.52
	الصناعات التحويلية	1.19	1.32
	الطاقة والمناجم	1.43	2.18
	مجموع الصناعات	12.40	20.80
	الشغال العمومية		
	السياحي	0.70	0.78
المحتوى الاجتماعي والثقافي	النقل	0.80	1.13
	المواصلات السلكية واللاسلكية	0.37	0.40
	القطاع الاجتماعي	1.87	2.60
	النقل	1.14	1.13
	السكن	1.52	1.54
	التربية والتكوين	3.31	3.04
	الاستثمارات الأخرى	2.57	2.21
	الهياكل القاعدية	8.54	7.92
	كل الاستثمارات	27.75	36.31

المصدر: بلقاسم حسم بهلول، مسار التنمية وإعادة تنظيم، ص 56.

3 الخطة التنموية الرابعة (1974-1977)

هي الخطة التنموية المتوسطة المدى وترتيبها الثالثة بعد الخطة الثلاثية والخطة الرباعية، وقد بعثت هذه الأخيرة لتغطية إجراءات التنمية وتحقيق النم11 والبناء من 1974 إلى غاية 1977، وتم تخصيص حوالي 110 مليار دينار من قبل مجلس الثورة والحكومة وتم تسطير الأهداف التالية:

- الاهتمام الواسع بالبنية الاجتماعية وتغييراتها.
 - الحرص على تطوير القاعدة المادية للمجتمع.
 - بعث اللامركزية من أجل تحقيق التوازن الجهوي.
 - نشر قيم وعلاقات التعاون الدولي خاصة مع دول العالم الثالث.
- المحتوى الإيديولوجي للخطة:** اتجهت إلى تطبيق النهج الاشتراكي واختارت مرة أخرى نموذج التسيير الاشتراكي الذي يتماشى والهندسة السياسية للنظام الجزائري آنذاك.
- حيث يتسم بالخصائص التالية:

- المركزية الشديدة والتحكم في كل شيء عن طريق جهاز قوي يظم قيادة الثورة والجهاز الحزبي لجبهة التحرير الوطني.
- سيطرة رجال الحزب الواحد على مفاصل وهياكل الدولة.
- الاعتماد على الإعلام الموجه والموحد.

المحتوى السياسي للخطة: حرص مجلس الثورة والحكومة في هذه الخطة على محاولة توسيع قاعدة التوزيع والاهتمام بالجوانب الاجتماعية وإعطاء أولوية للمشاريع الضخمة ذات الوقع الرنان في النفوس والنقل الإعلامي والترويجي بغية كسب التأييد الجماهيري في محاولة لتجاوز أزمات الشرعية التي تلف طبيعة النظام السياسي آنذاك بعد الانقلاب على الشرعية الانتخابية بدعوى التصحيح الثوري، ومرة أخرى تم الاهتمام بالولايات والمقاطعات والأقاليم البعيدة عن المركز المتمثل في العاصمة، من خلال إعطاء أوامر من قبل مجلس الثورة تجلت في المادة 6 من اللوائح النازمة للهندسة السياسية والتنظيمية للبلاد لإعادة توجيه إجراءات التخطيط وفق المنطق اللامركزي عن طريق تطبيق المخطط الخاص بالبلدية.

المحتوى الاقتصادي للخطة: حرصت هذه الخطة على ضرورة الاهتمام بالثنائية تصنيع زراعة حيث اهتمت الخطة بالصناعة من خلال تخصيص برامج ومشاريع بلغت تكلفتها زهاء 65.5 مليار دينار جزائري من إجمالي التكاليف السالفة 1265 مليار دينار جزائري، أي حوالي 50 في المائة التكاليف المخصصة للخطة الإنمائية ككل، بعد تحسن وانعاش مداخل المحروقات في هذه الفترة،¹² وجاءت موزعة كالتالي:

- خصصت 50.73 مليار دينار للأشغال العمومية.
 - تم تخصيص 10.5 مليار دينار جزائري للمواصلات والتخزين والتوزيع.
 - كان مبلغ 3.79 مليار دينار جزائري كاستثمارات في البنية التحتية.
 - وخصص مبلغ 28.48 مليار دينار جزائري للبنية الاجتماعية.
- المحتوى الاجتماعي للخطة:** خصص مبلغ 75.1 مليار دينار جزائري لتغطية مختلف برامج ومشاريع الخطة النمائية الموجهة للبنية الاجتماعية حيث تم تسطير البرامج التالية:
- إنشاء مدن جديدة بكل المرافق الأساسية.
 - بعث قرى اشتراكية في كل المناطق الريفية في ربوع الوطن.
 - إنشاء مراكز صناعية جديدة وتوطينها حتى مشاريع التوطين الصناعي في الريف.

الجزائري.

المحتوى الثقافي للخطة: اهتمت الخطة بالجانب الثقافي للمجتمع الجزائري حيث ركز على دعم إجراءات التعريب في كل مراكز ومؤسسات وأجهزة الدولة والمؤسسات وحرص على بعث مجانية التعليم ونشر التعليم في القرى والمدارس، عبر تنفيذ برامج ومشاريع لإنشاء مؤسسات تعليمية وتربوية ومراكز التأهيل والتكوين المهني. بالإضافة إلى تسطير حملات الدعاية والإعلام للنموذج الاشتراكي.

تنمية المجتمعات الريفية والصحراوية في الخطة النمائية: تتجلى إجراءات تنمية المجتمعات الريفية في الجزائر في هذه الفترة في الاهتمام بالزراعة والفلاحة حيث تم تخصيص مبلغ 16.72 مليار دينار جزائري لتغطية استثمارات القطاع الزراعي منها 14.12 مليار دينار لبعث مشاريع جديدة موجهة لتطوير أساليب الإنتاج الزراعي وتحسينها وقد شملت الأساليب الجديدة التالية:¹⁴

- الزراعة النباتية والحيوانية استفادت من مبلغ 12.00 مليار دينار جزائري.
 - الصيد البحري استفاد من مبلغ 4.6 مليار دينار جزائري.
 - أعمال الري استفادت من مبلغ 0.12 مليار دينار جزائري.
- كما اهتمت الخطة أيضا بسياسات الثورة الزراعية التي بدا بتنفيذها عام 1971 وكانت موزعة كالتالي:

جدول (04)

سياسات الثورة الزراعية

الثورة الزراعية في الخطة	الخطة التنموية 1977/1974
--------------------------	--------------------------

2.4	استصلاح الأراضي	النسبة من المبلغ	المخصصات المالية	الأنشطة والإجراءات	البنية الاقتصادية للمجتمع الريفي
2.49	المزارع والتعاونيات ودراسات وهندسة الأرض	72%	12.00 مليار دج	الزراعة النباتية والحيوانية	البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي
2.3	الإنتاج الحيواني	27%	4.6 مليار دج	الصيد البحري	
1.56	لغابات والحلفاء والبنية الريفية	13%	0.12 مليار دج	أعمال وأنشطة الري	
1.7	القرى الاشتراكية	59%	10.104 مليار دج	السكن والصحة	البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي
		41%	3.310 مليار دج	التشغيل	
2.2	المدارس والمؤسسات	60%	9.949 مليار دج	التربية	البنية الثقافية للمجتمع الريفي
		40%	1.399 مليار دج	الهياكل القاعدية	

المصدر: التقرير السنوي حول المخطط الوطني

4 الفترة التكميلية للخطة (1978-1979): لم يكن بإمكان الجهاز المركزي للتخطيط في الدولة المضي قدما نحو تسطير مخطط جديد في هذه المرحلة نظرا لنسبة العجز في تنفيذ الأهداف المقدرة ب 40 في المائة نظرا للتذبذب في أسعار المواد في الأسواق الدولية وتقلباتها، مما حدى بالدولة باستمرار تنفيذ المخطط الرباعي الثاني وإنجاز المشاريع العالقة قبل الدخول في فترة الإصلاحات الأولى في الدولة يعود إلى التغير في طبيعة النظام السياسي ودخول مرحلة جديدة نتيجة التغير الذي طغى على هرم الدولة الجزائرية.

على الرغم من بروز مشاكل في التسيير أو من خلال عوامل موضوعية منها النمو الديمغرافي الغير متوقع في ظل غياب سوق تنافسية قادرة على تحقيق المردود والعائد الاقتصادي لدعم المشاريع والبرامج، وقد كانت المشاريع التنموية في هذه الفترة موزعة على الشكل التالي:

1.4 البنية الاقتصادية: تم توزيع المشاريع الاستثمارية لسنة 1978 موزعة في المجال الاقتصادي حيث تم تخصيص مبلغ 4.15 مليار دينار جزائري للزراعة في حين تحصلت الصناعة على مبلغ 32.50 مليار دينار جزائري والأشغال العمومية على مبلغ 1.09 مليار دينار جزائري أما في سنة 1979 فقد كانت الاستثمارات موزعة كالتالي : خصص مبلغ 3.71 مليار

دينار للفلاحة والري وكان مبلغ 34.10 مخصص للصناعة في حين قطاع الأشغال وخدمات الإنجاز حاز على مبلغ 2.67 والهياكل الأساسية تعصل على مالغ 12.48 وقد بلغ معدل الإنجاز الإجمالي لسنة 1979 للأهداف هو 85.5 في المائة. فقد اتجه الجهاز الحكومي إلى إجراء تغييرات جذرية في تنظيم فنون الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني.¹⁷

2.4 البنية الاجتماعية: نالت البنية الاجتماعية نصيب لا بأس به من اجل تدعيم سوق الشغل والإسكان والصحة في المدن والقرى والأرياف، فقد خصص لها مبلغ 10.63 مليار دينار جزائري،¹⁸ فقد سطرت برامج استثنائية في مجال السكن ففي سنة 1978 خصص مبلغ 14.18 مليار دينار جزائري لتغطية برامج الإسكان في المدن والأرياف أما سنة 1979 فقد تحصلت المشاريع الإسكانية على مبلغ 4.93 لتغطية أو لتكملة المشاريع التي لم تنجز¹⁹، وكذلك استفادت الصحة بمبالغ كبيرة لمد شبكات المياه والصرف الصحي والإنارة العمومية ومد خطوط الكهرباء في الأرياف والأقاليم الصحراوية.

3.4 البنية الثقافية والتربوية: أولى الجهاز الحكومي أولوية لبرامج التعليم والتكوين فقد خصصت مبلغ 8.14 مليار دينار جزائري سنة 1978 ومبلغ 2.96 لسنة 1979 لاستكمال مشاريع بناء المدارس والمتوسطات والثانويات والمتاقن في كل ربوع البلاد،²⁰ فقد شهدت هذه السنوات طفرة في إنشاء المدارس خاصة في الأرياف والأقاليم الصحراوية وتم اللجوء إلى التعاون مع الدول الشقيقة من اجل تحسين مستوى التعليم والتكوين والتربية.

4.4 البنية السياسية: شهدت البنية السياسية تغييرات طرأت في هذه المرحلة مع تغير رجال الحكم والتغييرات الحاصلة على مستوى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني فقد عزم الرجال أو كبار القيادة والقائمون على مجلس الثورة العزم على إجراء إصلاحات عميقة اشتملت على ميادين السياسة والتخطيط والتسيير لتأسيس مرحلة جديدة تنتقد المراحل السابقة من اجل مرة أخرى كسب التأييد الجماهيري والحشد الإعلامي والتعبوي للقيادة الجديدة التي تولت الحكم وإنهاء مهام رجالات الحكم البائد التي حملت الفشل التنموي والسياسة على الرغم من تحقيق مكاسب هامة في الدولة والمجتمع فاتساع القاعدة المادية للدولة وانتشار المشاريع وبسط الجهاز السياسي والإداري للدولة الجزائرية في كل الربوع والولايات.

5. الخطة الخماسية (1980-1984): اخذ هذا المخطط بعدا ديمقراطيا تمثل في إجراء مشاورات عديدة حول الخطوط العريضة للخطة التنموية وتوسيع قاعدة المشاركة الفنية والاستشارية عبر الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة، وتم عرض المشروع على مؤتمر استثنائي للحزب في

جوان 1980 من أجل المصادقة عليه،²¹ كان التفاعل بين الدولة والحزب واضحا من خلال الالتفاف حول الخطة الطموحة وذلك باللجوء إلى أسلوب التهيئة الإقليمية في إجراءات تنفيذ برامج ومشاريع الخطة التنموية الجديدة، فكانت الخطة الخمسية الأولى التي اعتمدت أسلوب التخطيط الطويل المدى نوعا ما بعد ما كان يقتصر على ثلاثة أو أربعة سنوات أقدمت الجزائر على تسطير خطة لخمس سنوات، ساعدتها في ذلك التجربة الفتية في التخطيط من خلال الفترات السابقة واتساع القاعدة الاقتصادية خاصة مع التقدم في مجال التصنيع والزراعة واعتماد أساليب وتقنيات جديدة في الإنتاج وكذلك تمدد التنظيم السياسي والإداري للدولة في كل الولايات الجزائرية ولقد اتسمت الخطة بالخصائص المبينة في الجدول أدناه:

جدول (05)

الخطة الخمسية 1980-1984

المشاركة القاعدية في إعداد الخطة		الأسلوب الجديد في الخطة	
ترقية قطاع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية	الأهداف الكبرى	خمس سنوات	الفترة الزمنية
التهيئة الإقليمية	التقنية الجديدة	560.5 مليار دج	التكلفة الإجمالية

من إعداد الباحث بالاعتماد على : بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها

المحتوى الأيديولوجي للخطة الخمسية الأولى: أقدم الجهاز المركزي للدولة والهياكل الحزبية للحزب إلى المضي قدما في تنفيذ النهج الاشتراكي لكن بإصلاحات جديدة كما كان العمل بها في دول المحور الاشتراكي، ويهدف النهج الجديد إلى تحقيق الفاعلية وتجاوز الرتابة والجمود من خلال إدخال مفاهيم جديدة في النموذج الاشتراكي كالتنوع في مناهج الصناعة والانتقال إلى مجالات حيوية وعلمية كالكيماويات والصناعات النسيجية واعتماد أساليب البحوث والدراسات.

المحتوى الاقتصادي للخطة الخمسية الأولى: اتسعت طموحة الخطة بعد انتعاش ظروف التمويل وتوفر الأساليب الملائمة والخبرة المكتسبة لأجهزة الدولة، ولقد ارتفعت مخصصات قطاع الزراعة لتبلغ 59.4 مليار دج أي بنسبة 20 في المائة من مجمل التكاليف والمخصصات المالية لقطاع الإنتاج، واعتمدت أساليب جديدة لتطوير وترقية قطاع الزراعة كاعتماد اللامركزية في التسيير لدعم وتشجيع المبادرات الذاتية وكذا تطوير وسائل الإنتاج الزراعي وإدخال الميكنة في التشغيل، ساعد في اتساع رقعة القطاع الزراعي والاهتمام به المشاريع السالفة والطلب المتزايد على المواد الزراعية والحيوانية من قبل العائلات التي ازداد دخلها نتيجة تدفق استثمارات الدولة وتمدد فرص

كسب العيش والتوظيف المتزايد المتلائم للنهج الاشتراكي الذي يشجع طموح الاستهلاك الوافر. وكانت مؤشرات الخطة الزراعية كما يلي في الجدول:

جدول (06)

مؤشرات الخطة الزراعية بالأرقام

مجالات الاستثمار	المخصصات المالية	النسبة المئوية
الري وشبكات السقي	30 مليار دج	50.5 %
الزراعة النباتية والحيوانية	23.9 مليار دج	40.4 %
الغابات	4 مليار دج	2.6 %
الصيد البحري	1.5 مليار دج	6.7 %
المجموع	59.4 مليار دج	100 %

من تجميع الباحث اعتمادا على: من إعداد الباحث: بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 10-21.

المحتوى الاجتماعي للخطة: تعززت البنية الاجتماعية في هذا المخطط حيث حازت على أكبر مبلغ من المخصصات المالية لتغطية مختلف البرامج والمشاريع يقدر ب 186.39 مليار دينار جزائري في السكن والتجهيزات الجماعية والصحة حيث حازت هذه الأخير على مبلغ 28.19 مليار دينار جزائري²² أي نسبة 15 في المائة من أجل بعث نظام صحي للسكان والحرص على مكافحة الأمراض خاصة في المناطق البعيدة التي تشتكي من انعدام الخدمات والوسائل الضرورية، وكانت تهدف الدولة من خلال الخطة الخماسية الأولى إلى راب الصدع والقضاء على الفجوة بين المناطق والولايات وإحداث التوازن الجهوي وذلك بتحفيز الإسكان في الهضاب العليا والجنوب وتعمير كل مناطق البلاد وبسط أجهزة الدولة عليها.

المحتوى السياسي للخطة: كان الطموح السياحي وسقفه مرفوع في هذه الخطة من أجل إرضاء الجماهير التواقفة إلى التنمية والمتعطشة للخدمات المختلفة من الدولة، لذلك حملت الخطة بعدا اجتماعيا بامتياز وبذات الحكومة ومجلس الثورة بالإقدام على تسطير برامج اجتماعية طموحة لاقت الصدى من لدن المجتمع الجزائري، وكانت أيضا سياسات التعبئة والحشد عن طريق هذه المرة الاهتمام بالصحافة من أجل الترويج للإنجازات ونقل الارتياح الشعبي إلى أكبر شريحة لها في كل الولايات، فقد اهتمت السلطة السياسية بالمجاهدين حيث عمدت على تنصيب 11 متحفا جهويا وإعداد من النصب التذكارية لاستمالة فئة المجاهدين.

المحتوى الثقافي: زحرت الخطة ببرامج التربية والتكوين بإنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والاهتمام بجودة التعليم عن طريق اللجوء إلى التعاون الدولي، كذلك شيدت مسجدين في الجزائر ووهران وأكثر من 30 مسجداً آخر في مختلف الدوائر والبلديات.

نصيب المجتمع الريفي من التنمية في الخطة الخماسية 1980-1984: عمدت الدولة من خلال التعاونيات الفلاحية ولجان العمل الفلاحي إلى ترسيخ عامل التكوين الذي يعد ضرورة ملحة في تدريب قوى الإنتاج الزراعي لذلك أولت لهذه العملية مكانة لا تفتقر من خلال نشر متخصصين عبر الأرياف من أجل الاطلاع العلمي على تقنيات ووسائل الإنتاج الزراعي وتوفير المعلومات المتخصصة في ذلك، من جانب آخر اهتمت الخطة بالري وشبكات السقي الريفية لذلك عمدت على إنشاء السدود الطبيعية من أجل تأهيل حوالي 200.000 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيعها على الفلاحين وقد تم تسطير حوالي 20 سد بمبلغ تقديري وتكميلي يقدر بـ 9 مليارات من الدينارات، كما تدعمت العملية بتراخيص وتدخلات من طرف الجهات المشرفة على الزراعة من أجل حبر الإبار وتخزين المياه بالطرق التقليدية عن طريق الحواجز المائية من الأودية والمجاري في الأرياف والوادي الجزائرية، وأما في مجال الغابات فقد تم مراعات تمديد الحزام الأخضر من أجل مكافحة التصحر ونظمت حملات عديدة لذلك فقد سطرت الخطة تشجير مساحات تقدر بـ 600.666 هكتار من الغابات، أما الأرياف المتاخمة للساحل الشمالي فقد عمدت الخطة على تشجيع برامج الصيد البحري وكانت قد قدرت الإنتاج من السمك للخطة بـ 80.000 طن من السمك. أما في مجال السكن فقد اهتمت الدولة بالقرى الاشتراكية والعمل على إيصال الخدمات والمرافق الضرورية من أجل تثبيت سكان الأرياف في أماكنهم ومواجهة النزوح الريفي إلى المدن، حيث خصص مبلغ 92.5 مليار دج لتمويل صيغ الإسكان المختلفة.

6. الخطة الخماسية (1985-1989):

لقد كانت تجربة التخطيط في الجزائر تتطور وتتقدم بالتوازي مع اكتساب أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم بعض التجارب الميدانية التي تعمل بصفة إيجابية نحو بلوغ مستوى متقدم ومرموق في قضايا التنمية وكسب رهانات التقدم، وذلك من خلال مؤشرات ميدانية تتجلى خاصة في المخطط الخماسي 1984-1989 من خلال تجديد جهاز التخطيط واستحداث تقنيات عمل جديدة تجلت في اعتداد المخطط الخماسي على مخططات فرعية سنوية تتيح عملية المراقبة والتقييم الأنّي والمتزامن لسير مختلف العمليات المنوطة بتنمية المجتمع الجزائري ومعه المجتمع الريفي، حيث تم اعتماد المبادئ الأتية في التخطيط: ²⁴

- المخططات السنوية الولائية.

• المخططات المؤسسية السنوية.

• عقود البرامج السنوية.

المحتوى الأيديولوجي في الخطة: اعتمدت الجزائر في هذه الخطة كما في الخطة الأولى مقارنة اشتراكية لكن بنفس علمي ممنهج تركزت في محاولة الاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمع وإزالة الفوارق الجهوية والتركيز على البنية الاجتماعية من خلال تدعيم الاستهلاك والاتجاه نحو الرفاه كهدف سامي تصبوا اليه كل المجتمعات الاشتراكية، ولقد سطر القائمون على شؤون الدولة في هذا المخطط هدفين كبيرين الأول الاهتمام بالري والفلاحة حيث اعتبرت التنمية الفلاحية كقطاع منتج أولا وثاني لمكانته الاستراتيجية من حيث الاستجابة الكبيرة لاحتياجات الأسر الجزائرية من الغذاء الذي تضاعفا الطلب عليه نظرا للنمو الديمغرافي المصاحب لخطط التنمية التي بدأت تحفز الدورة الاقتصادية للمجتمع من خلال التوظيف والتشغيل وتعدد مصادر دخل الأسرة، والهدف الثاني من الخطة التنموية هو تحقيق التوازن الجهوي والقضاء على الفجوة بين الأرياف والحضائر نتيجة مشاكل النزوح الريفي إلى المدن طلبا لحياة افضل وهروبا من الأوضاع المزرية التي كانت السمة الرئيسية للمجتمعات الريفية والصحراوية.

المحتوى الاقتصادي: كانت الخطة الخماسية تحمل صبغتين اقتصاديتين الأولى تتعلق بالجبهة الداخلية من خلال دعم البنية الاقتصادية بتطوير أساليب التسيير ورفع الكفاءة في التسيير والإنتاج والصبغة الثانية تتعلق بتكيف مع الأسواق الخارجية والتحكم في الثنائية استيراد تصدير وبالتالي تثبيت الاقتصاد الجزائري وتجنب الصدمات ذات المنشأ الدولي مع بروز أولى انعكاسات الأزمات العلمية نتيجة اضطراب أسواق العملات وخاصة الدولار، اعتمد مبلغ 828.38 مليار دينار جزائري موزعة كالتالي:

جدول (07)

الخطة الخماسية 1984-1989

القطاع المنتج	367.2 مليار دج	الفلاحة والري	115.42 مليار دج	الزراعة	54.70 مليار دج
قطاع الإنجاز	33.2 مليار دج	السكن والبناء	8.5 مليار دج	الري	60.72 مليار دج

القطاع الشبه منتج	60.53 مليار دج	الأشغال العمومية	2.5 مليار دج	السكن	124.92 مليار دج
قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية	362.13	الصناعة والطاقة	8. مليار دج	التربية والتكوين والصحة	23.96 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث: بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 10-21

نستخلص من الجدول عزم الدولة على توسيع قاعدة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وقطاع الفلاحة والري الذي قامت الخطة من وراءه إلى توسيع شبكة السدود خاصة في المناطق الزراعية، من خلال إنشاء أكثر من 33 سد منها 16 سد في طور الإنجاز تتسع لأكثر من 800 مليار متر مكعب من المياه، من أجل الحصول على أكثر من 240.000 هكتار من الأراضي المروية، وهناك أيضا مشاريع طموحة من أجل الوصول إلى حالة من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية والنباتية وغيرها من منتجات الاستهلاك اليومي الناجم عن قطاع الفلاحة والزراعة، ولقد اهتمت الدولة في هذا المخطط بتطوير المؤسسات إذ حرصت على مضاعفتها من حوالي 100 مؤسسة إلى 250 مؤسسة منتجة وخدمية.

المحتوى الاجتماعي في الخطة الخماسية: بلغ حجم المقدرات المالية للبنى والهياكل الاجتماعية حوالي 299.17 مليار دج أي ما يدنو من 36 في المائة من الحجم الكلي للاستثمارات 26 وكانت هذه المخصصات المالية موزعة كما يلي:

- **قطاع السكن والتهيئة العمرانية:** راعت هذه الاستثمارات الحرص على إدخال عناصر عصرية من مرافق جديدة في الشكل وفي الهندسة تراعي الأوساط المختلفة وتهتم أيضا بالطابع الجمالي والحضاري للسكن والبناءات المختلفة.

- **قطاع الصحة:** حرصت الخطة على الاهتمام بالمؤسسات التي تقدم الرعاية الصحية للسكان وعمدت على إنشاء برامج للتكوين والتعبئة من خلال إنشاء فرق الوقاية، فعمدت على تكوين أكثر من 800 طبيب واطار شبه طبي، وقامت بإنشاء مؤسسات تعمل على إنتاج منتجات طبية وشبه طبية من أجل التقليل من فاتورة الدواء.

المحتوى الثقافي من الخطة: اهتمت الخطة الخماسية بجوانب التربية والتكوين فعمدت على توسيع مجالات التكوين لتشمل المهندسين والفنيين والماليين والمسيرين والإطارات والقيادات المدرية والمؤهلة المختلفة وفي تخصصات جديدة من فروع المعرفة. كما عملت على إنشاء المزيد من مؤسسات التربية بمختلف المستويات العلمية والجامعية والمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات

والأساتذة المؤهلين، أما في الجانب الإعلامي والثقافي فعملت الخطة على الاهتمام بمؤسسات الإعلام الموجه للجمهور وبالتعاون الثقافي والإعلامي مع الدول الشقيقة والصديقة. **تنمية المجتمع الريفي في الخطة الخماسية 1985-1989:** ما ميزت هذه الخطة هو ابتكارها لطريقة جديد لتنمية المجتمعات الريفية وهي التهيئة الإقليمية التي ستصبح فيما بعد الوسيلة الناجعة من أجل إحداث التوازن الجهوي بالحاق الولايات والقرى والأقاليم النائية والبعيدة عن المركز بمجريات التنمية من خلال توفير المرافق وتشبيد الطرق والمسالك لفك العزلة عنها وألحاقها وإدماجها بالجماعة الوطنية والتي تعد الهدف الأسمى التي أتى به الاستقلال الوطني الذي يلح على تحقيق التنمية والنمو في كل ربوع البلاد.

حيث راعت التوزيع السكاني شمال وجنوب ومدن وأرياف وحاولت ان تحدث توازنا في التواجد السكاني وذلك من خلال أهداف كبرى أولها تحقيق اللامركزية²⁷ في توزيع الاستثمارات أو في إنجاز المؤسسات أو في التخطيط من خلال الخطط الولائية، وثانيا محاولة خلق أقطاب نمو من خلال عمليات التوطين الصناعي في الأرياف والولايات البعيدة عن المركز وثالثا تنمية قطاع الخدمات الأساسية في كل أرجاء الوطن من خلال تخطيط وهندسة عامة وشاملة تراعي بعد المسافة والبعد الجغرافي والتواجد الديمغرافي للسكان.²⁸

تقييم لمرحلة التخطيط الاشتراكي لخطط التنمية 1967-1989: ما يميز هذه المرحلة هو عزم الجزائر بعد الاستقلال على تطبيق الأسلوب العلمي في إحداث التنمية واتباع النموذج الاشتراكي الذي اعتبره القادة البديل الموضوعي للرأسمالية التي عانيت منها الشعوب آنذاك، وتعتبر تجربة رائدة خاصة في مجال الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى من خلال تحقيق التراكم التنموي الذي هو ضروري من خلال الاعتماد على البنى والهياكل القاعدية والأساسية والانتقال بسلاسة إلى إنشاء مؤسسات قادرة على التكيف وتحقيق الأهداف. لقد قدمت هذه المرحلة تقدما معتبرا في البنى الاقتصادية والاجتماعية وتأهيل قاعدة تصنيع مؤهلة خاصة في مجال الصناعات الثقيلة، وكذلك قدمت قاعدة فلاحية معتبرة بالنظر إلى الفترة الوجيزة التي قطعتها الخطط التنموية غير انه يعاب عليها التعثر خاصة في مجال الاعتماد على قطاع الريع البترولي في التمويل الذي ما ان شهد أولى الصربات حتى اهتزت المشاريع والبرامج لا فتقارعها إلى عامل التمويل المالي الذي يعد ضرورة مع اقتصاد خالي من التكنولوجيا ولا سيستند إلى البحوث العلمية وأنظمة تصنيع تابعة الى الخارج والى الأسواق الدولية في كل شيء، هذه العوامل أدت إلى انتكاسة مسيرة التنمية في الجزائر وفي دول أخرى نظير بروز الاختلالات القطاعية الموضوعية التي تعد خارجة عن نطاق أدوات التصحيح من السياسات والأدوات الداخلية، فمثلا أزمات الصرف والتبادل المالي الدولية

والاضطراب في أسواق صرف العملات وأسعار البترول والموارد الأولية التي دائما معرضة للتدهور بفعل اليات السوق وقوانينها، تؤدي هذه العوامل إلى تعطيل اله التخطيط الذي يعد عملية علمية متوازنة ومتكاملو اذا اختل نظام اهتزت كل الأنظمة الأخرى وتعطلت الخطة بأكملها.

الفرص والقيود في النهج الاشتراكي: ان من بين الفرص الثمينة التي تحققت من خلال هذه المرحلة التوسع الواضح في البنى الاجتماعية والاقتصادية خاصة مع ميراث مدمر عقب الاستقلال، والتوسع في التصنيع خاصة الصناعات الثقيلة التي تعد من أدبيات المنهج الاشتراكي في التنمية، أما الثورة الزراعية فقد أتت لتمدد الأراضي المستصلحة وتعمل على تثبيت الفلاحين والريفيين في أماكنهم من خلال القرى الاشتراكية وما تتبعها من مرافق ومد لخطوط النقل والمياه والكهرباء التي تعد من الشرايين الحيوية التي تسند التكامل وتحقق الإدماج لشرائح ومجتمعات ريفية في الجماعة الوطنية لتشكل المجتمع الجزائري الكبير، أما من ناحية القيود فان النهج الاقتصادي يركز على الجانب التصنيعي باعتباره القطاع الوحيد إلى جانب الفلاحة الذي يحقق مستوى التشغيل الكامل ويستجيب للحاجيات الأساسية للمجتمع في اطار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ويركز أيضا على الصناعات الثقيلة وهذا ما تبنته الجزائر ومن المعلوم ان هذا النوع من النموذج التنموي يحتاج إلى مصادر تمويل ضخمة جدا ويحتاج إلى بنية أساسية كبيرة لا تتماشى مع واقع الدول حديثة الإستقلال فهذه الأخيرة بحاجة إلى التدرج من اجل تثبيت قواعد الإنتاج في اطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على التغلغل والانتشار بسلاسة وبالتالي ضمان انخراط قاعدة عريضة من المستفيدين على عكس المصانع الكبرى التي تتمتع بتبعية كلية إلى الخارج وبخاصة إلى طاقم تسيير ضخم ومتخصص وتكنولوجيا عالية الكلفة، هذه العوامل أثرت على مسار التنمية في الجزائر وفي دول العالم الثالث الأخرى، وبعد حدوث أولى الأزمات المالية اهتز النظام التمويلي وبالتالي تنقلص ميزانية التصنيع الضخم فيحدث التفكيك أي تفكيك قواعد التصنيع وتصبح الدولة في تبعية لاقتصادات الدول الرأسمالية المفترسة والمؤسسات المالية الدولية التي تعيد جدولة الديون وتفرض سياسات الانكماش وتصبح الدولة في حلقة مفرغة من الديون وخدماتها وبالتالي تضيق فرص التنمية والنهوض وتزداد فرص التخلف والتبعية.²⁹

جدول (08)

مسيرة التخطيط الاشتراكي في الجزائر

الغايات	الأهداف	الوسائل	التقنيات	الإنجازات	السلبيات	الأيديولوجيا

مرحلة التخطيط الاشتراكي	خطة الثلاثية	التحكم في التسيير	بناء مؤسسات الدولة	العمال المهرة	التخطيط الاشتراكي	قاعدة التسيير	التوجيه	الاشتراكية
	الخطة الرباعية الأولى	بناء البنية المادية للاقتصاد	الاهتمام بالقطاع المنتج	الوزارات	الصناعة	البنية الاقتصادية	إهمال الفلاحة	الاشتراكية
	الخطة الراعية الثانية	الاهتمام بالبنية الاجتماعية	التوازن الجهوي	التكوين	الاستثمار الصناعي	البنية الاجتماعية	عدم الكفاءة	الاشتراكية العلمية
	الخطة الخماسية الأولى	الاستجابة لحاجات المجتمع	التهيئة العمرانية والتعمير	جلب الإطارات الفنية	التهيئة العمرانية	التوظيف	عدم الفاعلية	الاشتراكية التقدمية
	الخطة الخماسية الثانية	تحقيق الرفاه	توسيع قاعدة الإنتاج	الأقطاب الصناعية	التهيئة الإقليمية	الخدمات الاجتماعية	الانتقال	دولة الرفاه

ثانيا: إستنتاجات:

1 معارف نظرية:

- من خلال ما جاء أعلاه نستنتج أو نخلص ان النهج الاشتراكي في تجربة السياسة والتخطيط، كانت هي الخيارات الحاسمة لدى النخبة التي قادت البلاد مستغلة في ذلك ثوب الشرعية الثورية، متأثرة في ذلك بتجاوب الدول المناهضة للإستعمار، وإستجابة لمطالب اجتماعية ملحة تمثلت في ضرورة بعث البنية الهيكلية للاقتصاد والسياسة للدولة الجزائرية الفتية.

- ان مبدا الملكية العامة لوسائل الإنتاج من اجل تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، ومحاولة دفع الالة الزراعية التي تمثل تحدي الوفرة الغذائية ومنه تحقيق السيادة الغذائية المفقودة وتحقيق الأمن الغذائي، مع إنشاء قاعدة للتصنيع بغية خلق المنتجات وتوفير مناصب شغل في ضوء الزيادة الديمغرافية التي تطورت نتيجة التحسن في أساليب العيش وتطور الأوضاع الاجتماعية من الحالة السيئة إبان الاستعمار إلى الاستقرار التحسن فجر الاستقلال، كل هذه العوامل أرخت بسدولها على الاتجاهات النظرية في التنمية، وبالتالي كان التجاه النظري والنموذج المعرفي آنذاك مبني على دعم النمو الاقتصادي وليس على تحقيق التنمية، ذلك ان التنمية مفهوم معقد تكون نواته الأولى هي الاعتماد على الذات أي تطوير القدرات الذاتية من خلال خلق الإرادة القوية، على عكس الواقع السياسي والإقتصادي الذي يدور حول فلك الخبرة الأجنبية، خاصة وفق نموذج الإتحاد السوفياتي وبعض الدول التي بنت ما يعرف بالإشتراكية العلمية.

2 معارف إمبريقية:

- تتميز هذه الفترة بإنشاء السلطة المركزية من الأعلى إلى الأسفل، في حركة هراكية هرمية تتميز بالتمركز الشديد وانسياب القرارات من القمة إلى القاعدة، وانعدام المعرفة المتخصصة في القاعدة وغياب الحاضنة الاجتماعية للنخب التي تكونت في المدارس الكولونيالية، مما خلق نوع من التعارض الذي أدى إلى الجمود وعدم الفاعلية لكل البرامج والمشاريع التي تم تسطيرها وفق أليه التخطيط التنموي، وفي النهاية تحولت هذه الجهود إلى مجرد تسيير أو صرف ميزانية دولة عوض عن التخطيط لبناء قدرات المجتمع، وأيضاً انعدمت المشاركة الاجتماعية وتحولت إلى مجرد علاقات بين السيد والزيون، وفي بعض

- الأحيان تحول النموذج التنموي إلى مجرد رفع مطالب واحتياجات لتقالبه مجرد استجابة وتوزيع لمختلف القيم من أجل تحقيق البقاء في السلطة والاستقرار.
- كما سجل نوع من عدم واقعية الخطط التي تهدف إلى إحداث حركية تنموية، فكانت في بعض مناطق الوطن مجرد صرف أموال أو تبديد موارد.
 - أدى التداخل في الصلاحيات إلى تعديل مشاريع وتمييع أخرى نتيجة عدم الانسجام والتوافق بين مختلف أجهزة وقطاعات الدولة، أي غياب التكامل والتوافق بين إجراءات الخطة.
 - إن النزعة التكنوقراطية حولت العديد من المشاريع والبرامج إلى أشكال تنموية واقتصادية جافة تفتقد إلى الروح الاجتماعية الضرورية التي تمثل الحواضن الاجتماعية للبرامج والمشاريع التي تعمل على بث الروح في المشاريع.
 - إن عدم الاستقرار على مستوى أجهزة الدولة خاصة لدى الفنيين والمنظرين، وكذلك غياب النظرة العلمية الموضوعية التي تستند على البحوث الميدانية والاكتشافات الإمبريقية لدراسة الحالات المختلفة في ربوع الوطن، وإحلال العمل وفق الأهواء والرغبات ومنطق الجهوية الضيقة، أدى إلى عدم تحقيق التراكم التنموي وبالتالي حصول تبديد للأصول والموارد والهدر في المقومات المتاحة التي نتيجته عدم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع والبرامج.
 - لعبت إستراتيجية التوزيع إلى خلق مجتمع اتكالي يعتمد كلياً على سخاء الحكومة بل يعتبره حقاً من حقوقه دون النظر إلى الواجبات.
 - تحققت بعض الإنجازات على مستوى القواعد البنوية والهيكلية خاصة المادية منها نظير صرف أموال ضخمة لإنشاء مؤسسات وهيكل عامة تعتبر مهمة وضرورة إلى حد ما، حيث أنه لو استغلت هذه الإنجازات بشكل علمي مخطط وممنهج لكانت القواعد لخلق مؤسسات واستثمارات أخرى في منحى تراكمي وتطوري ولتحقق التراكم التنموي الضروري في اختصار الجهد والوقت.

قائمة المراجع:

1-G, Meier, **Leading Issues in economic development**, (oxford university press, 3d, Edition, 1974), p, 6.

2-صالح صالحي، محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري، (مطبوعة بجامعة سطيف، 1986). ص، 15.

- 3- نفس المرجع السابق.
- 4-Ahmed Henni, *Économie de l'Algérie indépendante*, ENAG Algerie, 1991 P. 26.
- 5-Amour Benhalima, *L'économie Algérienne et ses perspectives de développement polycopie*, P. 4.
- 6-محمد السويدي, *التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية*, (المؤسسة الوطنية للكتاب, 1986), ص, 14.
- 7-مصطفى عشوي, *أسس علم النفس الصناعي*, (المؤسسة الوطنية للكتاب, الجائر, 1992), ص, 232.
- 8-بلقاسم حسن بهلول. "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر". الجزء الأول. ص 98.
- 9-عبد الحميد الإبراهيمي, *المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية*, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت: الطبعة الأولى, 1996, ص, 158.
- 10-Y. BEN ABDELLAH. « Croissance économique et Dutch disease en Algérie », Cahiers du CREAD, n° 75 /2006. P. 65.
- 11-بلقاسم حسن بهلول, مرجع سبق ذكره, ص, 227.
- 12-بلقاسم حسن بهلول, مرجع سبق ذكره, ص, 257.
- 13-بن بدعيدة عبد الله, *التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية*, مركز دراسات الوحدة العربية, (بيروت, فبراير 1999), ص. 356.
- 14-بلقاسم حسن بهلول, مرجع سبق ذكره, ص,
- 15- نفس المرجع السابق
- 16-Ahmed Bentitou, *L'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et Potentialités*, éditions MARINOOR. Algérie, 1998 P, 62.
- 17-بلقاسم حسن بهلول, مرجع سبق ذكره, ص, 384.
- 18-C, Kindle Berger, *Economic development*, (megraw hille, 1995), p, 3.
- 19-التقرير العام للمخطط 1967-1978, ص, 9.
- 20-وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية, *مخطط تنفيذ المخطط السنوي 1980*. ص, 80.
- 21- نفس المرجع السابق.
- 22-بلقاسم محمد حسن بهلول, *التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها*, مرجع سبق ذكره, ص, 9.

- 23- بلقاسم محمد حسن بهلول, التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها, مرجع سبق ذكره, ص, 64-65..
- 24- بلقاسم محمد حسن بهلول, التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها, مرجع سبق ذكره, ص, 23.
- 25- بلقاسم محمد حسن بهلول, التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها, الجزء الثاني, مرجع سبق ذكره, ص, 233.
- 26- وزارة لتخطيط والتهيئة العمرانية, تقرير المخطط الخماسي الثاني 1984-1989, ص, 124.
- 27- بلقاسم محمد حسن بهلول, التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها, مرجع سبق ذكره, ص, 193.
- 28- بلقاسم محمد حسن بهلول, التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها, مرجع سبق ذكره, ص, 175.
- 29- نفس المرجع, ص, 178.